الآثار الاقتصادية لانفصال الجنوب على شمال السودان للمدة 2009 ـ 2012

أ. م. د. هند يوسف سليمان أبو قرون*
باحثة وأكاديمية من السودان

* كية العلوم السياسية ـ جامعة أم درمان الإسلامية.

مقدمة

أدى انفصال الجنوب إلى فقدان عائدات البترول مما أثر على اقتصاد الشمال السوداني الذي يعني أثر خروج عائدات البترول على قطاع المالية العامة، والقطاع الخارجي والقطاع النقدي والقطاع الحقيقي للفترة 2009 ـ 2012، لتوضيح الأثر كان لابد من أخذ وتحليل سنوات قبل الانفصال وبعد الانفصالفتم التحليل حتى سنة 2012 لتوفر البيانات.

تأثر الاقتصاد السوداني بثلاث أزمات كانت الأزمة الأولى في عام 2005 عقب توقيع اتفاقية السلام الشامل التي أعطت 50% من إيرادات البترول إلى جنوب السودان فخرج جزء كبير من سيطرة البنك المركزي، كما أصرت الحركة الشعبية على التدخل في عمل فرع بنك السودان في جوباً بل تجاوزت في ترخيص قيام بنوك أجنبية من دول الجوار دون موافقة البنك المركزي، وتناقضت استخدامات الحركة الشعبية لموارد البترول مع سياسات بنك السودان التي تهدف إلى استخدام تلك الموارد حسب الأسبقيات التي تحددها أهداف استدامة الاستقرار الاقتصادي وتلبية متطلبات التنمية المتوازنة، وأدى ذلك إلى نشوء سوقين في داخل النظام المصرفي المزدوج مما أفضى إلى بروز صعوبات في إدارة النقد الأجنبي في إطار سياسات البنك المركزي.

أما الأزمة الثانية فهي الأزمة المالية في 2008 التي كان من آثارها ضعف

الطلب على المواد الأولية والبترول، لانخفاض النفط من حوالي 147 دولار إلى مستوى أقل من 50 دولار، مما أثر في ميزان المدفوعات والبترول، وبالنسبة للاعتماد عليه في الميزانية العامة بنسبة (47,8%) عام 2009. كانت الأسعار المقدرة للخام السوداني والمعروف بمزيج النيل بحوالي 50 دولاراً للبرميل، على حين أن الأسعار السائدة في الأسواق تتراوح بين 44 إلى 47 دولار أي أقل بحوالي (10%) من الأسعار المقدرة، أما بالنسبة إلى إنتاج آبار اداريبلفتم تقديرها بـ 30 دولار للبرميل، على حين أن أسعارها 15 دولار، فأثر هذا التراجع في الميزان التجاري سلباً على مقابلة متطلبات الاستيراد ومواجهة الدفعات المستحقة للأطراف الخارجية وتكاليف الخدمات.

أما الأزمة الثالثة التي كان لها الأثر الكبير على الاقتصاد السوداني فهي انفصال دولة جنوب السودان في منتصف2011، حيث خرج جزء كبير من موارد البترول السوداني مما يعد أكبر كارثة اقتصادية واجتماعية يشهدها السودان منذ الاستقلال في1956، إذ شكل خروج البترول أثر كبير في الميزان الداخلي والخارجي مما أحدث خللاً في مؤشرات الاقتصاد الكلي، فتدهور نظام سعر الصرف وارتفع معدل التضخم وانخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. وضخامة هذا الأثر يعتبر طبيعياً نتيجة لنقص الموارد البشرية والاقتصادية،فكانت مساحة السودان الكلية مليونين و500 ألف كيلو متر أصبحت مليون و 881 ألف كيلو متر أي فقد السودان نسبة (25%) من مساحته وهو جزء كبير يوجد في باطنه آبار البترول، والتي تحملت الدولة تكلفة البنية التحتية من موارده،ونتج عن ذلك فقدان (34%) من الإيرادات العامة، وعجز في الميزان التجاري بمعدل (65.1%) نسبة لفقدان (41%) من ايرادات الصادرات.

القطاع المالي له أثر مهم في خلق المناخ والبيئة المناسبة للاستقرار الاقتصادي في وجود نمو متوازن ومستدام، بالإضافة إلى قدرته على المساهمة في تحقيق أهداف الدولة الاجتماعية

تتمثل مشكلة البحث في إبراز أثر انفصال دولة جنوب السودان على القطاعات الاقتصادية في شمال السودان ويمكن صيغتها في سؤال ما هو أثر انفصال الجنوب على شمال السودان؟

وتأتي أهمية هذا البحث في أنه يوضح أثر فقد عائدات البترول على اقتصاد السودان الشمالي، مستهدفاً آثار الأزمة

على المالية العامة متمثلة في إجمالي الإيرادات والنفقات وعلى القطاع الخارجي وتأثيره في الميزان التجاري السوداني، وعلى القطاع النقدي في عرض النقود، وعلى القطاع الحقيقي في السودان بمكوناته الزراعية والصناعية والخدمية وتأثيره تحديداًفي قطاع البترول.

اولاً: أثر الانفصال في المالية العامة للمدة 2009 - 2012

القطاع المالي له أثر مهم في خلق المناخ والبيئة المناسبة للاستقرار الاقتصادي في وجود نمو متوازن ومستدام، بالإضافة إلى قدرته على المساهمة في تحقيق أهداف الدولة الاجتماعية لانخفاض معدلات الفقر وتحقيق العدالة والتوازن في التنمية بين أقاليم البلاد المختلفة.

يتم تحليل المالية العامة خلال مدة الدراسة من أداء الإيرادات العامة والإنفاق العام، ومن الجدول (1) نلاحظ أن هنالك زيادة واضحة في الإنفاق للفترة من 2009 -2012، وأنه برغم العجز من فقد عائدات البترول في الإيرادات، كانت هنالك مؤشرات إيجابية في مكونات الإيرادات العامة وهو تراجع الإيرادات البترولية وزيادة معدل نمو الإيرادات غير البترولية.

جدول (1) الإيرادات العامة والإنفاق العام للمدة 2009 ـ 2012

مليون جنيه

البيان	2009	2010	2011	2012
إجمالي الإيرادات	20045.6	20737.8	22766.9	22168.1
إيرادات بترولية	9596.2	8620.0	6506.9	4241
نسبة الإيرادات غير بترولية إلى الإيرادات العامة %	%47.9	%41.5	%28.6	%19.1
إيرادات غير بترولية	96522	10932.9	14949	17580
نسبة الإيرادات غير بترولية إلى الإيرادات العامة %	%52.1	%52.1	%41.4	%80.9
تعويضات العاملين	6548.7	6548.7	9764	10782
العجز	4895.5	7586.1	9426.1	7653.4

المصدر: إعداد الباحثة.

من الجدول (1) نجد أن إجمالي الإيرادات العامة لعام 2009 بلغت (20045,6) مليون جنيه، وزادت بمقدار طفيف عام 2010، حيث بلغت (20737,9) مليون جنيه أي بزيادة مقدارها (692,3) مليون جنيه وبنسبة قدرها(3,5%)، وفي عام 2011 ارتفعت الإيرادات العامة إلى (22766,9) مليون جنيه بزيادة قدرها (2028,9) مليون جنيه وبنسبة (10%) عن عام 2010، وفي عام 2012 انخفضت الإيرادات العامة انخفاضاً طفيفاً إذ بلغت (22168,1) مليون جنيه أي بمعدل (2,6%).

والملاحظ من الجدول أعلاه ان الإيرادات البترولية للمدة من 2009 – 2012 متناقصه، إذ بلغت الإيرادات البترولية عام 2009 حوالي (9596,2) مليون جنيه وانخفضت حتى بلغت (4241) مليون جنيه في عام 2012، وذلك لفقد السودان لعائدات البترول عقب انفصال دولة جنوب السودان، إذ انخفض العائد من البترول بمعدل (47,9%) في عام 2009 إلى (19,1%) عام 2012 وفي نفس الفترة نجد أن الإيرادات غير البترولية زادت نسبتها من (52,1%) عام 2009 إلى (80,9%) عام 2012.

أما عن اداء الإنفاق العام في عام 2009 نجده بلغ (4941,1) مليون جنيه، (4,1%)، أزداد في عام 2011 إلى (32193) مليون جنيه بنسبة (13,7%) وانخفض قليلاً في عام 2012 إذ بلغ (29821,5) مليون جنية بمعدل (7,4%).

نجد أن بند تعويضات العاملين وضع لتحسين مستويات الاجور وتجاوزاً للآثار التضخمية واتساقاً مع السياسة الكلية لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولخلق وظائف جديدة لمعالجة مشكلة البطالة.

ونلاحظ من الجدول (1) أن تعويض العاملين في عام 2009 بلغ (6548,7) مليون جنيه، وزاد خلال مدة الدراسة إلى (10782) مليون جنيه في عام2012. ونلحظ كذلك أن العجز الكلي في الموازنة العامة بلغ (4895,5) مليون جنيه في عام 2009، ليرتفع في عام 2012 الى (9426,1) مليون جنيه.

أن بند تعويضات العاملين وضع لتحسين مستويات الاجور وتجاوزاً للآثار التضخمية واتساقاً مع السياسة الكلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

مما سبق نلاحظ تزايد الإنفاق الحكومي نتيجة لفقدان الميزانية حوالي(34%) من ايرادات البترول في المتوسط

القطاع الخارجي يمثل ميزان المدفوعات وهو ينظر إليه لتقييم الموقف الاقتصادي للدولة

لمدة الدراسة، وارتفعت الاسعار مما جعل الدولة تتحمل عبء دعم الاسعار وتكلفة الجمارك والضرائب والرسوم الأخرى، لتسد الفجوة من فقدان الإيرادات باستيراد السلع الضرورية كالسكر والحبوب الغذائية والمواد البترولية، ووضعت الدولة البرنامج الاسعافي (2012 – 2014) لدعم الاستقرار الاقتصادي بالإضافة لاستمرارها على الخطة الخمسية (2012 – 2016).

ثانياً: أثر الانفصال على القطاع الخارجي للفترة 2009 – 2012:

يعتبر القطاع الخارجي المدخل الأساسي للازمات المالية والاقتصادية العالمية للاقتصاد الوطني، إذ يتوقف قوة اندفاع الأزمات المالية إلى الاقتصاد الوطني على حجم وعمق انفتاح القطاع الاقتصادي الخارجي على الاقتصادات الخارجية، وعلى مدى جودة وتماسك القطاع الخارجي ومستوى تناسق حركة المؤشرات الاقتصادية وسلامة أوضاعها.

القطاع الخارجي يمثل ميزان المدفوعات وهو ينظر إليه لتقييم الموقف الاقتصادي للدولة،يتضمن ميزان المدفوعات حسابين هما الحساب الجاري والحساب المالي والرأسمالي والحساب الجاري يتكون من التجارة غير المنظورة وهى صافي قيم الخدمات والدخل والتحويلات، والتجارة المنظورة وتشمل حركة الصادرات والواردات وتسمى الميزان التجاري الذي نخصه في بحثنا هذا بالإضافة إلى تغيرات سعر الصرف لمعرفة أثر الانفصال على القطاع الخارجي في السودان للفترة 2009 – 2012.

جدول (2) الميزان التجاري للفترة 2009 – 2012

مليون دولار

البيان	2009	2010	2011	2012
إجمالي الصادرات	8257,1	11404,3	9655,7	3367,7
إجمالي الواردات	8528,0	8839,4	8127,6	8338,0
الميزان التجارى	(270,9)	2564,9	1528,1	(4970,4)

المصدر: إعداد الباحثة.

إن حركة نظام سعر الصرفمن أهم الادوات التى تستخدمها الدولة فتحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

من الجدول (2)نجد أن الميزان التجاري سجل عجزاً بمقدار (270,9) مليون دولار في عام 2009، ليصل الى **(4970,4)** مليون دولار في عام 2012، وباستثناء عام 2010 الذي شهد تحقق فائض في الميزان التجاري بلغ (2564,9) مليون دولار نتيجة ارتفاع اسعار الصادرات البترولية، فإن العجز يبدو أنه ظاهرة ستلازم الاقتصاد السوداني في الآجل القصير[1].

ويعود في جزء منه الى حجم الوارداتوالتي بلغت عام 2009 (8528,0) مليون دولار، وانخفضت قليلاً في عام 2012 نتيجة إجراءات ترشيد الاستهلاك بواسطة الحكومة كحظر استيراد بعض السلع من مثل وسائل النقل والمنسوجات والمواد الغذائية لتبلغ (8338,0) مليون دولار وبنسبة (2,6)[2].

سعر الصرف للمدة 2009 -2012: إن حركة نظام سعر الصرفمن أهم الادوات التى تستخدمها الدولة فتحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بتوظيف قدرات سعر الصرف على امتصاص الصدمات التي يتعرض لها الميزانان الداخلي والخارجي وانعكاس ذلك على مستويات الأسعار العامة والضغوط التضخمية وتكاليف المعيشة والإنتاج، وكذلك تنعكس حركة نظام سعر الصرف واستقراره على قدرة الاقتصاد وعلى جذب الموارد والاستثمارات الأجنبية، وتنتشر آثار حركة سعر الصرف عن طريق مؤشرات الاقتصاد المتحركة إلى جميع مكونات الاقتصاد السوداني.وفيما يأتي جدول يوضح تغيرات سعر الصرف لفترة الدراسة.

(1) عثمان عبد الوهاب، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2001 –2011، 2012

(2) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، القطاع النقدي والقطاع الخارجي، الوضع الراهن والرؤى المستقبلية، الملتقى الاقتصادي الثاني، نوفمبر 2012.

جدول (3) أسعار سعر الصرف للمدة 2009 - 2012

جنية/ دولار

البيان	2009	2010	2011	2012
سعر الصرف	2,2	2,3	2,7	4,4

المصدر: اعداد الباحثة

يوضح الجدول (3) أن هناك زيادة في سعر الصرف للجنية خلال مدة الدراسة 2009 - 2012، بلغ مقابل الدولار (2,2) في عام 2009، ارتفع إلى 4,4 عام2012، مما يعني أن الجنية السوداني فقد (50%) من قيمته،

وذلك بسبب الأزمة التي احدثتها فقدان عائدات النفط من الميزان الخارجي والإيرادات العامة. مما تسبب في خلق فجوة داخلية وخارجية أدت إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وارتفاع غير مسبوق في الأسعار.

إن أثر انخفاض سعر الصرف تمثل في زيادة تكاليف الواردات وانخفاض حصيلة الصادرات بمعدل (65,1%) الذي يعنى انخفاض العرض من العملات الأجنبية، مما أدى إلى المضاربة في السوق السوداء، وجعل جهات عديدة تطالب بفرض عقوبات على المضاربين، ومن آثار انخفاض سعر الصرف كذلك توجه حصيلة الصادرات غير البترولية للسوق الموازي.

ثالثاً: أثر الانفصال على القطاع النقدي للمدة 2009 - 2012

من سياسات الدولة خفض النفقات واتباع سياسة تقشفية إلا أن الأداء الفعلي أوضح زيادة التوسع النقدي، ومن أسباب ذلك سياسة سعر صرف الذهب، والتوسع النقدي الذي يمكن توضيحه في الجدول (4)، وفي هذا الجزء تحليل لأثر انفصال دولة جنوب السودان على القطاع النقدي، مبيناً ذلك بتحليل جملة عرض النقود الذي يتحدد بالعملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب وشبه النقود، وكذلك آثارالانفصال على معدلات التضخم.

جدول (4) عرض النقود للمدة 2009 - 2012

البيان	2009	2010	2011	2012
عرض النقود M_2	28314,5	35497,9	41853	58663,3

المصدر: اعداد الباحثة

من الجدول (4) نجد أن عرض النقود بلغ 28314,5 مليون جنيه في عام 2009، ارتفع في عام 2012 إلى 58663,3 مليون جنيه أي بمعدل نمو قدره (40,2%) برغم أن السياسة النقدية استهدفت معدل نمو اسمي قدره (15%) في عام 2012.

معدل التضخم للمدة 2009 - 2012

إن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، نجد أن السودان يعاني من الارتفاع المستمر في الأسعارأي من التضخم نتيجة لبعض سياسات الدولة خلال المدةبين 2009

أن السودان يعاني من الارتفاع المستمر في الأسعارأي من التضخم نتيجة لبعض سياسات الدولة خلال المدقبين 2009 ـ 2012

– 2012. ومن تلك السياسات التوسع النقدي الذي استخدم لمعالجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية، فضلاً عنزيادة السيولة التي نتجت عن دخول بنك السودان كمشتري ومصدر للذهب في محاولة إلى سد الفجوة في النقد الأجنبي بعد خروج البترول وفقد العائدات البترولية لانفصال الجنوب.

إن السياسات التي اتخذتها الدولة في عام 2012 والتي تمت بموجبها زيادة اسعار المحروقات وزيادة ضريبة التنمية على الواردات من (10 ـ 13%) وزيادة الفئة الضريبية على القيمة المضافة من (15 إلى 17%)، وكذلك رفع ضريبة أرباح الأعمال من (15 ـ 30%) وزيادة الدولار الجمركي من (2,7 ـ 4,4) جنيه للدولار كان لها أثرها في زيادة الأسعار.

جدول(5) معدل التضخم للفترة بين 2009 ـ 2012

العام	معدل التضخم%
2009	11,2
2010	13
2011	18
2012	35,1

المصدر: إعداد الباحثة.

نلحظ من الجدول (5) ارتفاع معدل التضخم من (11,2%) عام 2009 إلى (35,1%) في عام 2012. لذلك وضعت الدولة سياسات لتخفيف العبء على المواطنين بزيادة الدعم الاجتماعي، وذلك برفع سقف برامج التمويل الأصغر بالمصارف التجارية إلى (12%) كما تم تنفيذ مشروع الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة بصرف مبالغ مالية عبر فروع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، وتمت برامج التغطية التأمينية للتأمين الصحي للشرائح الفقيرة، وتم تمويل مشاريع الخريجين ورفع الحد الأدنى لمعاشي الخدمة المدنية[3].

(3) أماني حسن أبو النور، أبو القاسم أبو النور، توازن الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات غير البترولية، الملتقى الاقتصادي الثاني، نوفمبر2013.

رابعاً: أثر الانفصال في القطاع الحقيقي للمدة بين 2009 –2012

يتكون القطاع الحقيقي من القطاع الزراعي الذي يتكون من شقين الحيواني والنباتي والغابات، والقطاع الصناعي الذي يتضمن التعدين والتصنيع والطاقة

والتشييد، والقطاع الخدمي يتكون من خدمات النقل والمواصلات والاتصالات والتجارة والبنوك وشركات التأمين والخدمات الحكومية والخدمات الأخرى.

ويعتبر القطاع الزراعي والصناعي والخدمي هي المكونات الرئيسة للناتج المحلي الإجمالي، وفى هذا المحور يتم تحليل أثر فقد عائدات البترول على الناتج المحلي الإجمالي وكذلك على قطاع النفط الذي يمثل أحد مكونات القطاع الصناعي.

جدول (6) نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للمدة بين 2009 - 2012

البيان	2009	2010	2011	2012
القطاع الزراعي	30,8	31,3	28,9	30,4
القطاع الصناعي	21,6	21,2	23,2	21,3
القطاع الخدمي	47,6	47,5	47,8	48,8

المصدر: إعداد الباحثة.

نلاحظ من الجدول (6) أعلاه أن القطاع الخدمي يتصدر بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي على بقية القطاعات خلال مدة الدراسة ثم يليه القطاع الزراعي وأخيراً القطاع الصناعي. إذ يساهم القطاع الخدمي بمقدار(47,6%) ثم القطاع الزراعي بمساهمة قدرها (30,8%) والقطاع الصناعي بمساهمة قدرها (21,6%)، وحافظت القطاعات الاقتصادية الى حد ما على نسب مساهماتها في عام 2012، حيث بلغتمساهمة القطاع الخدمي حيث بلغت (48,8%)، وكانت نسبة القطاع الزراعي (30,4%)، وانخفضت مساهمة القطاع الصناعي بشكل بسيط حيث بلغت (21,3%).

قطاع النفط هو أحد مكونات القطاع الصناعي، والقطاع المعنى بالتأثر عقب اعلان انفصال دولة جنوب السودان وبفقده ظهرت آثاره على بقية القطاعات الاقتصادية

قطاع النفط للمدة بين2009 - 2012

قطاع النفط هو أحد مكونات القطاع الصناعي، والقطاع المعنى بالتأثر عقب اعلان انفصال دولة جنوب السودان وبفقده ظهرت آثاره على بقية القطاعات الاقتصادية،وكانت حصيلته ايرادات البترول من الصادرات تمثل مصدراً

للنقد الاجنبي لسد احتياجات البلاد من سلع الواردات اللازمة للتنمية الاقتصادية،وكانت مساهمته سبب في انخفاض العجز في الميزان التجاري السوداني بل حقق فائضاً في بعض الأعوام.

جدول (8) قطاع النفط للمدة بين2009 - 2012

البيان	2009	2010	2011	2012
إنتاج النفط الخام/ برميل	173452,5	168655,9	114168,3	391180,3
معدل نمو قطاع النفط%	2,8	5,1 -	28 -	50 -
مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	8,3	7,5	6,7	3,3

المصدر : إعداد الباحثة.

شهد أن إنتاج النفط في السنوات بين 2009 - 2012، إذ كان إنتاج النفط حوالى 173452,5 ألف برميل في 2009، ثم انخفض بشكل كبير نتيجة انفصال الجنوب إلى 39180,3 ألف برميل عام 2012.

وانخفض معدل نمو قطاع النفط من (2,8%) في عام 2009 ليصل الى (-50%) نتيجة لتحول حقول النفط إلى جنوب السودان في يوليو 2011 وفقدان عائدات النفط. وهو ما أنعكس على نسب مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت عام 2009 (8,3%) في عام 2009، ليصل الى (3,3%) في 2012.

خامساً : الرؤية المستقبلية

إن انفصال دولة جنوب السودان له أثر واضح على اقتصاد شمال السودان، وذلك عن طريق ماتم عرضه من آثار على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إن سد فجوة نقص عائدات الإيرادات البترولية الكبيرة يتطلب إرادة سياسية قوية ورغبة شعبية عالمة بالواقع ومتفاعلة للتغير إلى أفضل، ويتطلب ذلك تناسقاً وتكاملاً بين سياسات البنك المركزي ووزارة المالية والجهات التنفيذية المختلفة، لتحقيق استقرار اقتصادي مع المحافظة على استقرار سعر الصرف والسيطرة على التضخم.

إن السياسات في جانب القطاع الخارجي تتطلب دعم الصادرات غير

أن استهداف معدل نمو عالي يعنى تحمل ومواجهة الارتفاع في معدلات التضخم.وأنه عند استهداف معدل تضخم منخفض يعنى التضحية بمعدل نمو عالٍ والدخول في حالة الكساد

البترولية، وتحجيم الطلب على النقد الأجنبي بتقييد الاستيراد والمدفوعات غير المنظورة عبر بنك السودان المركزي، ورفع رسوم الجمارك لترشيد الاستهلاك للسلع الكمالية بواسطة وزارة المالية ووزارة التجارة.

أما السياسات لجانب قطاع المالية العامة فهي لابد أن تكون تقشفية لترشيد الإنفاق العام وتحديد الصرف على الاولويات، ولتحد من عجز الموازنة وتقلل من الاستدانة من الخارج، كما يجب توجيه الإنفاق إلى القطاع الحقيقي وتطوير البنيات التحتية لزيادة الإنتاج.

من جانب السياسات النقدية لابد من وضع سياسة انكماشية متناسقة مع السياسة المالية لتجنب الانكماش الاقتصادي، ولا بد من الأخذ بالحسبان أن استهداف معدل نمو عالي يعنى تحمل ومواجهة الارتفاع في معدلات التضخم. وأنه عند استهداف معدل تضخم منخفض يعنى التضحية بمعدل نمو عالٍ والدخول في حالة الكساد[4].

(4) عباس كورينا وكباشي مدني، القطاع الحقيقي، الملتقي الاقتصادي الثاني نوفمبر 2013.

والسياسات التي تتعلق بالقطاع الحقيقي هي توفير التمويل للتنمية الاقتصادية لإيجاد بدائل لفقدان البترول بالتنقيب عن البترول والمعادن، وزيادة الإنتاج الزراعي للاكتفاء الذاتي وتقليل النقد الاجنبي لاستيرادها،بل وتحقيق فائض من هذه المنتجات للتصدير.

- فقدان (34%) من الإيرادات العامة في المتوسط في فترة الدراسة.
- عجز في الميزان التجاري بمعدل (65,1%) في عام 2012 نسبة لفقدان حوالي (41%) من إيرادات الصادرات البترولية في المتوسط خلال فترة الدراسة.
- ارتفاع نمو عرض النقود إلى (40,2%) مما كان أحد أسباب رفع معدلات التضخم إلى (35,1%) في عام 2012.
- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (1,1%) في عام 2012 نتيجة لانخفاض معدل نمو القطاع إلى (3,3%).